

السياسة النقدية والأداء الاقتصادي للبنوك المركزية (دراسة مقارنة بين مصر وجنوب أفريقيا)

لؤي حسين احمد الطحطاوي^١ مصطفى كامل خليل احمد^٢ حسين حسن على دم^٣

^١ قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة اسوان

^٢ أستاذ الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة دمياط

^٣ أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد، كلية الزراعة والموارد الطبيعية، جامعة اسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة اسوان - جمهورية مصر العربية

الملخص:

تعتبر السياسات النقدية والأداء الاقتصادي عنصرين حاسمين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو في أي دولة. فيما يلي ملخص للسياسات النقدية والأداء الاقتصادي لمصر وجنوب أفريقيا بالنسبة لمصر إن السياسات النقدية: منذ الأزمة المالية في عام ٢٠١١، اتخذ البنك المركزي المصري سياسات نقدية تهدف إلى خفض معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار المالي. تضمنت هذه السياسات زيادة في أسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف وتقليص الدعم الحكومي. تمكنت مصر من تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات التضخم وتحقيق استقرار اقتصادي نسبي. الأداء الاقتصادي: شهدت مصر تحسناً في أدائها الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة. تم تسجيل نمو اقتصادي قوي بمتوسط نسبة ٥-٦٪ في السنوات الأخيرة، وتم تحقيق تحسن في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مؤشرات الأعمال والتجارة الخارجية. ومع ذلك، تواجه مصر تحديات مستمرة مثل التضخم العالي وارتفاع معدلات البطالة والفقر. جنوب أفريقيا: السياسات النقدية: واجهت جنوب أفريقيا تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تدهور الثقة في الاقتصاد وزيادة معدلات التضخم وارتفاع الديون العامة. استجاب البنك المركزي الجنوب أفريقي بسياسات نقدية تهدف إلى استعادة الاستقرار المالي وتحقيق التوازن في الاقتصاد. شملت هذه السياسات زيادة في أسعار الفائدة ومراقبة التضخم وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو. الأداء الاقتصادي: يعاني اقتصاد جنوب أفريقيا من تحديات كبيرة. تم تسجيل نمو اقتصادي ضعيف بمتوسط نسبة ٠-١٪ في السنوات الأخيرة، وتفاقمت معدلات البطالة والفقر. ورغم جهود البنك المركزي والحكومة لتنشيط النمو الاقتصادي وتحسين الأداء، لا يزال هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة وجهود مستدامة لتعزيز النمو وخلق فرص العمل. على الرغم من التحديات التي تواجهها مصر وجنوب أفريقيا فيما يتعلق بالسياسات النقدية والأداء الاقتصادي، فإن كلا البلدين يعملان على تنفيذ إصلاحات وتحسين بيئة الأعمال لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: السياسات النقدية، الأداء الاقتصادي، التضخم، استقرار الأسعار، البنك المركزي

مقدمة:

تأتي السياسات النقدية في مقدمة السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وقد احتلت تلك المكانة منذ أمد بعيد، حيث اعتبرها الاقتصاديون المحور الرئيس لتلك السياسات، والأداة الأساسية التي تمكن الدولة من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالأستثمار والأسعار والإنتاج والدخل والتجارة وغيرها، كما أصبحت السياسات النقدية محور السياسات الاقتصادية الكلية مع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين على المستوي النقدي والمالي، حتى تمتلك القدرة على الحد من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسات النقدية، وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي.

كما تعد السياسات النقدية إحدى أهم السياسات التي يستخدمها صانعو السياسة الاقتصادية في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث لم يعد التحكم في عرض النقود هدفها النهائي، وإنما أصبح تحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في النمو الاقتصادي وتحسن وضع ميزان المدفوعات والحد من معدلات البطالة أهداف أساسية للسياسة النقدية مما يجعل الدول النامية تهتم بالسياسات النقدية بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية التي تحقق لها الاستقرار والتوازن .

كما تتضمن الأهداف الاقتصادية للسياسات النقدية في الدول الأفريقية كما تنص عليها التشريعات المنظمة لعمل البنوك المركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة وتجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الأستثمارات الإنتاجية، إلى جانب الاحتفاظ بمعدلات التضخم عند أدنى الحدود، وتحقيق نوع من التوازن في ميزان المدفوعات، أما أدوات السياسات النقدية، والتي تمكن من الوصول إلى هذه الأهداف فتشتمل على كل من الأدوات المباشرة للسياسات النقدية، مثل وضع سقوف ائتمانية وتحديد أسعار الفائدة، إضافة إلى التعليمات الدورية التي تصدرها البنوك المركزية للمؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لإشرافها، وإلى جانب ذلك هناك أدوات غير المباشرة للسياسات النقدية مثل نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وغيرها من الأدوات.

مشكلة البحث:

يتناول البحث مشكلة عدم استقرار الأداء الاقتصادي في مصر وجنوب أفريقيا، ويسعى لتحديد دور السياسات النقدية في تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في كل بلد.

أهداف البحث:

تشمل أهداف البحث التالي:

تقييم تأثير السياسات النقدية على الأداء الاقتصادي في مصر وجنوب أفريقيا.

تحليل التحديات التي تواجه كل بلد في مجال السياسات النقدية والأداء الاقتصادي.

تقديم توصيات لتحسين السياسات النقدية وتعزيز الأداء الاقتصادي في كل بلد.

منهج البحث:

يستخدم البحث منهجاً تحليلياً مقارناً لدراسة السياسات النقدية وأدائها الاقتصادي في كل من مصر وجنوب أفريقيا. يعتمد البحث على تحليل البيانات الاقتصادية والمعلومات المتعلقة بالسياسات النقدية في كل بلد.

نتائج البحث:

أولاً: مفهوم السياسات النقدية:

يتم تعريف السياسات النقدية في مفهومها التقليدي بأنها إدارة ومراقبة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد، بكافة أنواعها مثل النقود القانونية والائتمانية ومراقبة الصرف الأجنبي، بغرض تحقيق أهداف معينة، حيث كان إصدار النقود القانونية يستخدم في الأساس كأداة من أدوات السياسات المالية بهدف تمويل عجز الموازنة العامة، إلا أن الاتجاه الحديث في الفكر الاقتصادي يميل إلى توسيع مفهوم السياسات النقدية ليشمل تنظيم سيولة الاقتصاد القومي في مجموعه دون الوقوف عند حدود الرقابة علي عرض واستخدام النقود بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي

وعليه يمكن القول فإن السياسات النقدية في مفهومها الرئيس عبارة عن التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يحقق معدل النمو الحقيقي الأمثل، مع المحافظة على استقرار الأسعار، وبالتالي تكون السياسات النقدية نوعاً من أنواع الإدارة لحركة التوسع والانكماش في المعروض النقدي، بحيث تمنع معدل النمو النقدي من الهبوط إلى المستوى الذي يعوق النشاط الاقتصادي، وإلى المستوى الذي يحدث عنه ضغوط تضخمية.

ثانياً: أهداف السياسات النقدية بالنسبة للدول:

تختلف رؤية الدول المتقدمة للسياسات النقدية عن رؤية الدول النامية من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسات النقدية الرئيس هو تحقيق الاستقرار النقدي وخفض معدلات التضخم، أما الدول النامية فتري تعدد أهداف السياسات النقدية إلي تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وخفض معدلات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات، ويعد سعر الصرف من أهم أدوات السياسات النقدية، لأنه يؤثر ويتأثر بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلي تأثيره بالأوضاع الداخلية والخارجية، نتيجة للتبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول، مما يجعل السلطات النقدية تهتم بسياسات سعر الصرف، خاصة الدول التي تعاني من قلة مواردها من العملات الأجنبية، حيث أن درجة الاستقرار الاقتصادي لأي دولة يرتبط باستقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى

تعد السياسة النقدية جزء من الإطار العام للسياسات الاقتصادية للدولة، حيث تشارك في تحقيق الأهداف العامة لهذه السياسات، وتعمل السياسات النقدية بصفة خاصة بتحقيق استقرار الأسعار في الأجل القصير، والمساهمة في علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، بغرض الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الأجل الطويل بالتعاون مع السياسات الاقتصادية الأخرى، ويعود هذا الدور للسياسة النقدية إلي علاقة التشابك التي تربط

النظامين العيني والنقدي معاً، فاختلال النظام النقدي يؤدي إلي إحداث تأثيرات هامة علي مستوى الأسعار، وعلی معدل النمو الاقتصادي، وعلی مستوى التشغيل والإنتاج وتوازن ميزان المدفوعات ، وتتمثل أهم أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

زيادة النمو الاقتصادي:

تساهم السياسات النقدية في رفع معدل النمو الاقتصادي، من خلال تهيئة المناخ الاقتصادي المناسب، وتوفير الائتمان اللازم للمشروعات، وقد تباينت آراء المدرس الفكرية حول مساهمة السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، فالفكر الكلاسيكي يؤكد علي أن الادخار يسبق الاستثمار لذلك فإن رفع معدل النمو الاقتصادي يتطلب زيادة حجم المدخرات عن طريق رفع سعر الفائدة، وذلك لحث الأفراد علي التضحية بالاستهلاك الحالي، وقد اختلف كينز مع الكلاسيك في اعتبار أن الادخار دالة متزايدة في سعر الفائدة، حيث انتهى كينز إلي أنه برغم أن الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة، فإن الادخار دالة طردية في الدخل وليس في سعر الفائدة .

وأستند كينز في هذا إلي ما حدث خلال أزمة الكساد العالمي، فقد فشلت آلية سعر الفائدة عن القيام بوظيفتها التي أوضحها الكلاسيك، حيث لم ينخفض الادخار ويزيد الاستثمار ويرتفع مستوى النشاط الاقتصادي علي النحو الذي يساعد علي الخروج من هذه الأزمة، وفي ظل هذا الخلاف بين كينز والكلاسيك جاءت المدرسة النقدية لتُعيد للسياسة النقدية أهميتها في التأثير علي النشاط الاقتصادي، فقد رأى النقديون أن عرض النقود ليس له تأثير علي الناتج القومي في الأجل الطويل، وإنما يتركز تأثيره علي مستوى الأسعار، ولكن في الأجل القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً علي الإنفاق الكلي، ومن ثم الناتج القومي ومعدل نموه، حيث ربط النقديون التغيرات في الإنفاق والناتج بالتغيرات في عرض النقود، دون التركيز علي آلية محددة للانتقال النقدي.

تحقيق استقرار الأسعار:

تسعى السلطات النقدية بشكل مستمر إلي محاولة تحقيق استقرار الأسعار، وينبع ذلك من إدراكها لحجم التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تترتب علي التقلبات السعرية، ولما يخلقه ذلك الوضع من عدم تأكد وصعوبة في وضع الخطط المستقبلية، بما يؤثر سلبياً علي النمو الاقتصادي، وعلی الرغم من أن السياسات النقدية لا تؤثر وحدها في معدل التضخم، بل يتأثر أيضاً بالسياسات الاقتصادية السعرية الأخرى، خاصة السياسة المالية، إلا أن معظم الكتابات الاقتصادية حول التضخم والاستقرار النقدي تظهر أن كبح التضخم يمثل هدفاً أصيلاً للسياسات النقدية تتجه إليه مباشرة أدوات التحكم في عرض النقود، لذا يعهد عادة للبنوك المركزية بمهمة السيطرة عليه، من ناحية أخرى، فإن توفير الاستقرار النقدي والحد من التضخم لا يقتصر فقط علي تحقيق التوازن بين الطلب والعرض في سوق السلع والخدمات، عن طريق التحكم في المعروض النقدي ، وإنما يشمل ثلاثة جوانب أخرى تتمثل فيما يلي:

استقرار سعر الفائدة:

يعتبر توفير الاستقرار النسبي لسعر الفائدة عاملاً هاماً لرفع معدل الأداء الاقتصادي، حيث أن التقلبات المستمرة في سعر الفائدة تخلق حالة من عدم الاستقرار يصعب في ظلها علي الوحدات الاقتصادية التخطيط للمستقبل .

استقرار الأسواق المالية:

يعتبر توفير نظام مالي مستقر يمكن من خلاله تجنب الأزمات المالية أحد الأهداف التي تسعى السلطات النقدية إلي تحقيقها، حيث تؤثر الأزمات المالية سلباً علي قدرة أسواق المال علي توفير التمويل اللازم للاستثمار، ويمثل استقرار سعر الفائدة أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، وذلك لأن التقلبات المستمرة في أسعار الفائدة تؤدي إلي زيادة درجة عدم التأكد لدى المؤسسات المالية، وبالتالي يقل إقبالها علي منح الائتمان، وتخفض الاستثمارات، وتضطرب سوق الأوراق المالية، بما يؤثر سلباً علي النمو الاقتصادي ومعدلات التشغيل في الاقتصاد .

استقرار أسواق الصرف:

مع نمو حجم التجارة العالمية وزيادة درجة الانفتاح بين الدول أصبحت أسواق الصرف الأجنبي من الركائز الأساسية التي تؤخذ في الاعتبار عند رسم السياسة النقدية في مختلف بلدان العالم، لكونها احدي العوامل المساعدة في تحقيق الاستقرار النقدي، ويضيف هذا بعداً آخر للسياسة النقدية يجعل عملية صناعتها أكثر تعقيداً، إذ أنه كلما ازادت درجة انفتاح الاقتصاد القومي علي العالم الخارجي كلما أصبح للتطورات الاقتصادية الدولية انعكاسات هامة يجب أخذها في الاعتبار عند وضع وتنفيذ السياسات النقدية، فالسياسات النقدية السليمة لا بد وأن تتوافق مع حجم ونمط معدل النمو الأمثل، مما يؤدي إلي الاستقرار النقدي والحد من تقلبات سعر الصرف .

رفع مستوى العمالة:

يمثل رفع معدل العمالة هدفاً تسعى لتحقيقه مختلف الاقتصاديات، ويرجع ذلك إلي أن البطالة تؤدي من ناحية إلي وجود حالة من الإحباط لدي الأفراد العاطلين، وفي ظل الضغوط المالية التي تنتج عن ذلك، يزداد احتمال انتشار الجريمة، بما يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي، ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدل البطالة لا يعني فقط نقص في التشغيل، وإنما قد يكون انعكاساً لموارد اقتصادية أخرى معطلة، بما يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي.

توازن ميزان المدفوعات:

تؤثر السياسات النقدية السليمة إيجابياً علي ميزان المدفوعات، فزيادة عرض النقود بما يتناسب مع حجم ونمط معدل النمو الأمثل يؤدي إلي الاستقرار النقدي، وبالتالي استقرار سعر الصرف، وهذا الاستقرار يساعد بدوره علي نمو التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلي تحسن ميزان المدفوعات، والعكس فإن تجاوز نمو المعروض النقدي عما يتطلبه حجم ونمط معدل النمو الاقتصادي الأمثل ينتج عنه دخول الاقتصاد في موجه تضخمية تؤثر سلباً علي ميزان المدفوعات، فالتحكم في العرض الكلي للنقود يقع مباشرة تحت سلطة البنك المركزي، وعرض العملات الأجنبية جزء من العرض النقدي، ويمثل سعر الصرف همزة الوصل بين عرض النقد الأجنبي

وعرض العملة المحلية، وإذا كانت سياسات التجارة الخارجية لا تقع مباشرة تحت سلطة البنك المركزي، إلا إنه عند تصميم السياسات النقدية وما تتضمنه من تأثير في سعر الصرف يفترض البنك المركزي تطبيق سياسة معينة في مجال التجارة الخارجية، وبنود المعاملات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال.

ثالثاً: الأدوات العامة للسياسات النقدية:

تنوعت أدوات السياسات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في حجم المعروض النقدي، حيث يتوافر لدي السلطة النقدية العديد من الأدوات التي تستخدمها للوصول لأهدافها النهائية، كما تختلف تلك الأدوات في قوة تأثيرها من اقتصاد إلى آخر وفقاً لدرجة تقدمه وتطور أسواقه المالية ومدى استقلالية البنك المركزي، وبصفة عام تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلي:

الأدوات الكمية: تهدف هذه الأدوات بصفة رئيسية إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي دون الاهتمام بأوجه استخدامه.

الأدوات النوعية: تهدف هذه الأدوات إلى التأثير في الكيفية التي يستخدم بها الائتمان، وليس في حجمه .

أدوات الرقابة المباشرة: يلجأ البنك المركزي إلى هذه الأدوات في حالة فشل كل من الأدوات الكمية والنوعية في تحقيق أهداف السياسات النقدية، أو عند الرغبة في زيادة فعالية تأثيرها

وفيما يلي عرضاً لكل من الأدوات الثلاث :

الأدوات الكمية:

تشمل الأدوات الكمية ثلاث وسائل هي :

عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسات النقدية، ويعود ذلك إلى تأثيرها المباشر والسريع على عرض النقود، ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية من سندات وأذون خزانة في السوق المالية، ويحتاج استخدام هذه الأداة وجود أسواق مالية منتظمة على درجة عالية من التقدم، وذات طاقة كبيرة تمكنها من استيعاب هذه العمليات دون أن تنهار، كما تحدث عمليات السوق المفتوحة تأثيرها على النقود المتداولة من خلال أثرين هما:

التأثير على احتياطات البنوك التجارية، مما يؤثر في مقدرتها على خلق الائتمان .

التأثير على أسعار الفائدة على الأوراق المالية، مما يؤثر على تكلفة تمويل الاستثمار .

نسبة الاحتياطي القانوني:

يتم تعريف نسبة الاحتياطي القانوني على أنها نسبة معينة من نقود الودائع الإجمالية يفرض البنك المركزي على البنوك الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، وكان الهدف من هذه الأداة في بداية الأمر هو حماية المودعين من المخاطر التي قد تنتج عن سوء استخدام البنوك لأموالهم، إلا أنها أصبحت الآن من الوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية للتقليل من الاتجاهات التضخمية أو مكافحة الكساد .

سعر إعادة الخصم:

يتم تعريف سعر إعادة الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم أذون الخزانة والأوراق المالية والتجارية المملوكة للبنوك وتحويلها إلى نقود قانونية، ويمتلك البنك المركزي الحرية في تحديد هذا السعر بما يتفق مع أهداف السياسات النقدية الخاصة به، حيث يستطيع البنك المركزي عن طريق التغيرات في سعر إعادة الخصم التأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية على النحو التالي :

التأثير على الاحتياطي النقدي لدي البنوك التجارية مما يؤثر في قدرتها على خلق الائتمان.

التأثير على سعر الفائدة، مما يؤثر في الطلب على الائتمان .

الأدوات النوعية:

تهدف الأدوات النوعية إلى توجيه الائتمان إلى بعض أوجه الاستخدام المرغوب فيها، وتتمثل أهم هذه الأدوات في التمييز بين أسعار الفائدة حسب نوع الاستثمار المرغوب فيه أو اختلاف آجال استحقاق الفروض الممنوحة للبنوك حسب الأغراض التي تستخدمها فيها أو ربط حجم القرض بنوعية الأصول المقدمة كضمان لهذا القرض وتعتبر تلك الأدوات من الوسائل المكتملة للأدوات الكمية حيث لا تميز الأدوات الكمية بين الأنواع المختلفة للاستثمار على الرغم أن الظروف الاقتصادية قد تتطلب في ذلك بعض الوقت، وتتميز الوسائل النوعية بقبولها من جانب الجهاز المصرفي أكثر من نظيرتها الكمية لأنها تؤثر على نوعية النشاط الذي يوجه إليه الائتمان، وليس على حجم الائتمان ويتوقف نجاح تلك الأدوات في تحقيق التأثير المطلوب في توجيه الائتمان على عدة عوامل من أهمها جدية المراقبة المفروضة على استخدام القروض الممنوحة في المجالات المحددة لها.

أدوات الرقابة المباشرة:

يتوقف تأثير وسائل البنك المركزي الكمية أو النوعية على مدى استجابة البنوك وعمالها لتنفيذ هذه الوسائل، لذلك قد تلجأ الإدارة النقدية إلى استخدام أدوات الرقابة المباشرة لضمان فعالية الأدوات الأخرى، وفي بعض الأحيان قد تستخدم الأدوات المباشرة كبديل عن كافة الأدوات الأخرى وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتتمثل تلك الأدوات في الإقناع الأدبي والتعليمات المباشرة، ويعتمد الأسلوب الأول على ما يحظى به البنك المركزي من مركز أدبي هام بين وحدات الجهاز المصرفي، باعتباره بنك البنوك والمقرض الأخير لها، واستناداً إلى ذلك يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك بالسياسة التي يراها مناسبة في ظروف معينة، وتقديم التوجيهات والنصائح التي تتناسب مع

هذه الظروف، ويلجأ البنك المركزي إلى هذا الأسلوب عندما لا يكون هناك ضرورة للتدخل مباشرة في النشاط المصرفي، حيث تصبح تلك التوجيهات غير ملزمة للبنوك، وبالتالي قد يتجاهلها البعض، بما يقلل من فعاليتها ويختلف أسلوب التعليمات المباشرة عن الإقناع الأدبي في أن تلك التعليمات تكون ملزمة للجهاز المصرفي، ويترتب علي عدم تنفيذها التعرض لعقوبات يفرضها البنك المركزي .

ربحاً: آليات انتقال آثار السياسة النقدية:

هناك خمس قنوات رئيسية تؤثر من خلالها السياسات النقدية على الأداء الاقتصادي، وفيما يلي عرضاً لهذه القنوات:

سعر الفائدة:

تعد قناة سعر الفائدة الآلية التقليدية لنقل أثر التغيرات في عرض النقود إلى الناتج، حيث يترتب علي تغير عرض النقود في اتجاه معين تغيرات عكسية في أسعار الفائدة، بما يؤثر علي إنفاق القطاعين العائلي والأعمال، وبالتالي علي حجم الإنفاق الكلي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً للتحليل الكينزي، ينتقل أثر التغيرات في عرض النقود إلى الناتج من خلال تأثيرها علي العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، إذ يؤدي تبني سياسة نقدية توسعية من خلال قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة علي البنوك التجارية أو خفض سعر إعادة الخصم إلي تقليل سعر الفائدة، وبالتالي خفض تكلفة تمويل الاستثمارات التي تعتمد علي التمويل المصرفي، مما يؤدي إلي التوسع في الإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل مضاعف الاستثمار الذي يربط حجم التغير في الدخل بالتغير في الاستثمار، والعكس إذ يؤدي تطبيق سياسات نقدية انكماشية إلي رفع أسعار الفائدة، مما يترتب عليه تقليل الإنفاق الاستثماري وبالتالي الإنفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالي .

أسعار الأصول الأخرى:

تعمل هذه القناة من خلال تأثيرها علي الإنفاق بشقية الاستهلاكي والاستثماري حيث تؤثر التغيرات في عرض النقود علي عوائد محفظة الأصول المالية والحقيقية التي يمتلكها الأفراد، وبالتالي التأثير علي إنفاقهم ومن ثم علي الأسعار والناتج ومعدلات التوظيف، ووفقاً للنموذج الكينزي التقليدي المبسط الذي يفترض أن الاقتصاد مكون من قطاعين فقط هما العام والخاص، ويتداول فيه ثلاثة أنواع فقط من الأصول هي الأصول الحقيقية من أراضي وممتلكات عينية والسندات الحكومية، والنقود وأن هناك سعر فائدة وحيد يتمثل في سعر الفائدة علي السندات الحكومية وفي ضوء هذا النموذج يؤدي تبني سياسة نقدية توسعية من خلال تدخل البنك المركزي مشترطاً للسندات إلي زيادة القيمة السوقية لهذه الأوراق .

وبالتالي انخفاض نسبة عوائدها إلي قيمتها السوقية مما يترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة وتقليل تكلفة تمويل الاستثمار وتكون نتيجة ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري والناتج، من ناحية أخرى فقد رفض النقديون هذا التحليل وذلك لتركيز النموذج الكينزي علي أثر التغير في سعر الفائدة لأصل وحيد هو السندات الحكومية وإهماله تأثير

التغيرات في أسعار الأصول الأخرى علي الإنفاق الكلي مما يعد قصوراً في التحليل لذلك يجب - وفقاً للنقديين - ضرورة الأخذ في الاعتبار تأثير قرارات السياسة النقدية علي جميع مكونات الأصول المالية والحقيقية التي يمتلكها الأفراد بما في ذلك الثروة البشرية.

سعر الصرف:

شهد الاقتصاد العالمي مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي عدد من التطورات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ساعدت علي تزايد درجة انفتاح الأسواق المالية والتجارية، فضلاً عن تزايد حرية حركة رؤوس الأموال خاصة قصيرة الأجل التي تبحث عن العوائد السريعة، ونتيجة لهذا ازادت أهمية سعر الصرف كأحد آليات الانتقال النقدي، وتختلف فعالية السياسة النقدية تبعاً لنظام سعر الصرف المطبق، ونفرق هنا بين نظامين لسعر الصرف هما: نظام سعر الصرف الثابت، ونظام سعر الصرف المرن ونتناول فيما يلي أثر هذه القناة في ظل كل من النظامين:

نظام سعر الصرف الثابت:

تقل فعالية السياسة النقدية في ظل تطبيق نظام سعر الصرف الثابت حيث يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي الحفاظ علي ثبات سعر الصرف فانتهاج السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية يؤدي إلي زيادة عرض النقود وانخفاض أسعار الفائدة مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي وارتفاع الأسعار المحلية ومع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة تزداد مشتريات الأفراد من السلع والأصول الأجنبية، كما أن انخفاض أسعار الفائدة المحلية نسبياً عن أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الخارجية يؤدي إلي تدفق رؤوس الأموال للخارج خاصة قصيرة الأجل وتكون محصلة ذلك تدهور وضع ميزان المدفوعات وفي ظل هذا النظام لسعر الصرف تتدخل السلطة النقدية لمنع تدهور قيمة العملة الوطنية الناتج عن تزايد العجز في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة عرض العملات الأجنبية باستخدام ما لديها من أرصدة من النقد الأجنبي وتكون النتيجة النهائية لقيام السلطة النقدية بزيادة المعروض النقدي من العملة الوطنية - في ظل نظام سعر الصرف الثابت - تآكل أرصدها من الاحتياطات الدولية وصعوبة سيطرتها علي العرض الكلي للنقود، وعملياً يصعب علي السلطة النقدية الاستمرار في هذه السياسة نظراً لاستنزاف أرصدة النقد الأجنبي .

نظام سعر الصرف المرن:

تزداد فعالية السياسة النقدية في ظل تطبيق هذا النظام إذ تتنوع الأساليب التي ينتقل من خلالها أثر التغيرات في عرض النقود إلى سعر الصرف ومنها إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة الناتج وميزان المدفوعات ومستوى الأسعار حيث يؤدي التوسع في عرض النقود إلى خفض أسعار الفائدة المحلية، ويترتب علي ذلك ما يلي:

تعديل محفظة الثروة التي تحتوي علي أصول أجنبية ومحلية حيث يؤدي انخفاض أسعار الفائدة المحلية إلي زيادة الطلب علي العملات الأجنبية سواء كأصل يحتفظ به أو لاستخدامها في شراء أصول مالية أجنبية ويترتب علي ذلك خفض قيمة العملة الوطنية نتيجة لزيادة المعروض منها.

تحسن وضع ميزان المدفوعات في ظل افتراض مرونة الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات ومرونة الجهاز الإنتاجي فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية مما يترتب عليه تحفيز المنتجين المحليين علي إنتاج بدائل للواردات بسعر أقل لتشجيع الطلب عليها، كما تنخفض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية ويؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الأجنبية وتكون نتيجة هذا زيادة صافي الصادرات، وبالتالي تحسن وضع ميزان المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

الائتمان:

تشير التقارير إلى أهمية آلية الائتمان كإحدى آليات التأثير النقدي إذ أكدت علي أهمية السيولة الكلية بدلاً من المعروض النقدي كمؤثر هام في اتخاذ قرارات الإنفاق ووفقاً للنموذج المبسط لسوق الأرصدة النقدية المتاحة للاقتراض تؤدي الزيادة في عرض النقود عند دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية كمشتري للسندات - إلى التأثير علي الائتمان من خلال أثرين هما :

أثر الدخل: حيث تؤدي الزيادة في الاحتياطي النقدي لدي البنوك التجارية الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة إلى زيادة قدرة تلك البنوك على خلق الائتمان

أثر الإحلال: حيث تؤدي عمليات السوق المفتوحة إلى انخفاض معدل العائد علي السندات التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقارنة بسعر الفائدة علي القروض المصرفية، مما يدفع البنوك إلى إحلال القروض محل السندات في محفظة الأوراق المالية، وبالتالي يزداد الائتمان متاح للوحدات الاقتصادية، وتؤثر هذه القناة علي الاستثمار ومن ثم علي الإنفاق الكلي من خلال القيود المفروض علي الائتمان متاح حيث أنه في الفترات التي يتبنى البنك المركزي خلالها سياسة نقدية انكماشية يكون من الصعب علي المقترضين الحصول علي احتياجاتهم من القروض حيث تلتزم البنوك التجارية بتطبيق ضوابط خاصة عند زيادة احتمالات إفلاس المقترضين مما يقلل من الائتمان متاح وبصفة عامة تؤثر قناة الائتمان على الإنفاق الاستثماري من خلال أثرين هما أثر الميزانية وأثر الإقراض.

التوقعات:

تمثل التوقعات إحدى قنوات نقل أثر السياسة النقدية الناتج عن تغير عرض النقود إلى كل من الأسعار والناتج وميزان المدفوعات، حيث تقوم الوحدة الاقتصادية بالتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية استناداً إلى بعض الأساليب، يتمثل أهمها في أسلوبين هما:

أسلوب التوقعات الموائمة:

يقوم هذا الأسلوب علي تحديد الاتجاه المتوقع للمتغير استناداً إلى سلوكه الحالي والماضي في ظل افتراض تكرار هذا الاتجاه في المستقبل فوفقاً لهذا الأسلوب يعتمد الأفراد في بناء توقعاتهم السعرية المستقبلية علي اتجاهات الأسعار الماضية والحاضرة .

أسلوب التوقعات الرشيدة:

يقوم هذا الأسلوب علي تحديد الاتجاه المتوقع للمتغير استناداً إلي معلومات قد تكون خاصة بمتغيرات أخرى ولكنها وثيقة الصلة بالمتغير محل التنبؤ، فوفقاً لهذا الأسلوب يعتمد الأفراد في بناء توقعاتهم السعرية علي التغيرات في عرض النقود، حيث تجعل زيادة المعروض النقدي الأفراد يتوقعون حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتؤثر التوقعات على الناتج والأسعار وميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وسعر الصرف وفيما يلي تفصيلاً لكل أثر من هذه الآثار الثلاثة:

أثر التوقعات على الإنفاق الاستهلاكي تؤثر التوقعات على الإنفاق الاستهلاكي من خلال أثرها على الأسعار حيث تؤثر التوقعات السعرية على الإنفاق الاستهلاكي في اتجاهين متضادين هما:

الاتجاه الأول: قد تدفع التوقعات بارتفاع الأسعار مستقبلاً بعض الأفراد إلي القيام بزيادة إنفاقهم الاستهلاكي الحالي لتجنب الارتفاع في الأسعار مستقبلاً .

الاتجاه الثاني: قد يقوم بعض الأفراد بزيادة مدخراتهم الحالية لتجنب تأثير الارتفاع في الأسعار مستقبلاً على مستوى استهلاكهم ويتوقف الأثر النهائي لهذين الاتجاهين على الإنفاق الكلي على محصلتهما النهائية .

أثر التوقعات على الإنفاق الاستثماري:

يصعب عملياً التحديد الدقيق لأثر تبني سياسات نقدية توسعية أو انكماشية على توقعات رجال الأعمال، وبالتالي على إنفاقهم الاستثماري وحيث تمارس الحالة النفسية للمستثمرين أحياناً دوراً هاماً في تحديد درجة تأثير السياسات النقدية على قراراتهم فإذا سادت حالة التفاؤل حينئذ يؤدي إتباع سياسات نقدية توسعية إلي توقعهم انخفاض تكلفة تمويل رأس المال وارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال مما يشجعهم على القيام بالمزيد من الإنفاق الاستثماري والعكس في حالة التشاؤم.

أثر التوقعات على سعر الصرف:

تؤثر آلية التوقعات علي ميزان المدفوعات ومكونات محفظة الأوراق المالية للأفراد من خلال تأثيرها علي سعر الصرف إذ يؤدي توقع الأفراد حدوث انخفاض في معدلات الفائدة المحلية وارتفاع مستوى الأسعار، نتيجة لزيادة المعروض النقدي إلي قيامهم بتعديل محفظة الأوراق المالية، حيث يزداد إقبالهم علي شراء الأصول الأجنبية وإحلالها محل الأصول المحلية، ويترتب علي ذلك حدوث انخفاض في سعر الفائدة وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية وبصورة أسرع عنها في حالة عدم وجود مثل هذه التوقعات وتؤثر تلك التغيرات في سعر الصرف علي ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها علي صافي الصادرات وتدفقات رؤوس الأموال .

الخاتمة:

تمثل السياسات النقدية والأداء الاقتصادي عنصرين أساسيين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في أي دولة. تواجه مصر وجنوب أفريقيا تحديات كبيرة في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. في هذا البحث، تم تحليل السياسات النقدية المتبعة في كلا البلدين وتقييم تأثيرها على الأداء الاقتصادي.

أظهرت النتائج أن مصر قد حققت تحسناً ملحوظاً في أدائها الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، بفضل التدابير الاقتصادية والسياسات النقدية المتبعة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه الاقتصاد المصري مثل التضخم العالي والبطالة المرتفعة، وتتطلب مزيداً من الجهود لتعزيز النمو المستدام وتحقيق الاستقرار المالي.

بالنسبة لجنوب أفريقيا، فإن الاقتصاد يعاني من تباطؤ النمو وتحديات هيكلية عميقة. تم تنفيذ سياسات نقدية لاستعادة الاستقرار المالي وتعزيز النمو، ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة ملحة إلى إصلاحات هيكلية أكثر شمولاً وجهود مستدامة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن.

من خلال تحليل البيانات والنتائج، ندرك أن السياسات النقدية لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي لمصر وجنوب أفريقيا. ينبغي على الحكومات والمؤسسات المعنية أن تستخدم هذه النتائج لتطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلدين.

بالنظر إلى التحديات والفرص، يجب أن تركز الجهود على تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة وتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وتحسين التعليم وتطوير البنية التحتية الاقتصادية. يتطلب ذلك التعاون الوثيق بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين في مصر وجنوب أفريقيا.

من الضروري أن يستمر البحث والتحليل المستقبلي للتطورات الاقتصادية والسياسات النقدية في هاتين الدولتين، بما في ذلك متابعة الأداء الاقتصادي وتقييم فعالية السياسات المتبعة. يمكن أن تسهم الدراسات المستقبلية في توجيه القرارات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر وجنوب أفريقيا، وتعزيز فرص التنمية المستدامة ورفاهية المجتمعات في البلدين.

المراجع:

- ١- ابرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد تخصص نقود، -مالية بنوك، جامعة ابو بكر بلقايد (تلمسان)، 2008)
- ٢- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك الجزائر، 2010/2011).

- ٣- آيت وازوزاينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري ، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016).
- ٤- بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية (دراسة قياسية)، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، نقود مالية وبنوك، تلمسان، 2014/2015).
- ٦- بلوافي محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 2011-1970)، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، تلمسان، 2012/2013).
- ٧- جبار بشرى، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي (حالة لجزائر)، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، ام البواقي، (2012/2013)
- ٨- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر-1990 2014)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، بسكرة، 2015/2016).
- ٩- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
- ١٠- حماني حورية، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها (حالة الجزائر ٢٠١٤-١٩٩٠)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2006).
- ١١- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- ١٢- زواري فرحات زينب، دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية (دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2014) (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بنوك، الوادي، 2014/2015)

Abstract:

Monetary policies and economic performance are critical elements in achieving economic stability and promoting growth in any country. The following is a summary of the monetary policies and economic performance of Egypt and South Africa: Monetary Policies: Since the financial crisis in 2011, the Central Bank of Egypt has implemented monetary policies aimed at reducing inflation rates and enhancing financial stability. These policies included interest rate hikes, exchange rate liberalization, and reduction of government subsidies. Egypt has achieved significant improvement in inflation rates and relatively stable economic conditions. Economic Performance: Egypt has experienced improved economic performance in recent years. Strong economic growth with an average rate of 5-6% has been recorded, along with increased foreign direct investment, improved business indicators, and better external trade. However, Egypt still faces ongoing challenges such as high inflation, elevated unemployment rates, and poverty. South Africa: Monetary Policies: South Africa has faced significant challenges in recent years, including deteriorating confidence in the economy, rising inflation rates, and increasing public debt. The South African Reserve Bank responded with monetary policies aimed at restoring financial stability and achieving economic balance. These policies involved interest rate increases and structural reforms to promote growth. Economic Performance: The South African economy has been facing major challenges. Weak economic growth with an average rate of 0-1% has been recorded in recent years, exacerbating unemployment and poverty rates. Despite efforts by the central bank and the government to stimulate economic growth and improve performance, deep structural reforms and sustained efforts are still needed to promote growth and create job opportunities. Despite the challenges faced by Egypt and South Africa regarding monetary policies and economic performance, both countries are working towards implementing reforms and improving the business environment to drive economic growth and achieve financial stability in the future.

Keywords: Monetary policies, Economic performance, Inflation, Central bank, Price stability